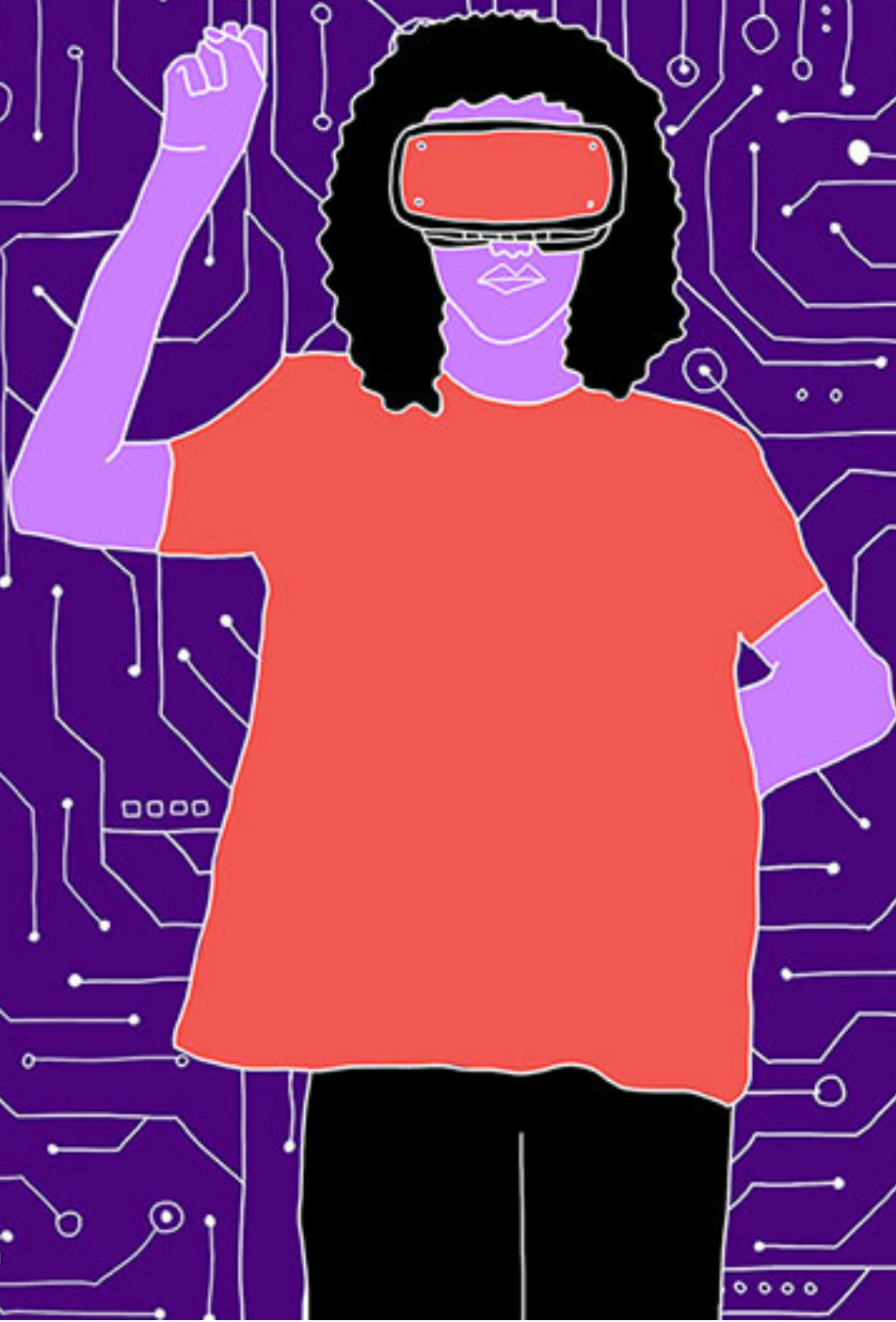


وجهات نظر نسوية حول
الاقتصاد الرقمي
في الشرق الاوسط وشمال إفريقيا



جيهان ابوزيد

النسوية
السياسية

POLITICAL FEMINISM

FRIEDRICH
EBERT
STIFTUNG

عن الكاتبة

جيمان أبوزيد، عضو بمجلس خبراء التنمية Global Nexus Secretaria التابع للمؤسسة الألمانية للتعاون الدولي (Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit—GIZ)، هي أمينة المرأة بالحزب المصري الديمقراطي بمصر Egyptian Social Democratic Party—SDP. عملت أبوزيد في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٨ مستشارة إقليمية مع منظمة التعاون الاقتصادي والاجتماعي Organization for Economic Co-operation and Development—OECD. وهي الباحثة الإقليمية للدراسة الدولية حول البرلمانات الحساسة للنوع الاجتماعي مع الاتحاد البرلماني الدولي Inter-Parliamentary Union—IPU. عملت أبوزيد مستشارة (خبيرة سياسات) لوزيرة الأسرة في مصر حتى كانون الثاني/يناير ٢٠١١. كما عملت مستشارة للمكتب الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان United Nations Population Fund—UNFPA لتطوير استراتيجية عربية-شاملة للتعامل مع المنظمات الدينية الحكومية وغير الحكومية ٢٠١١-٢٠١٥. أنجزت الاستراتيجية العربية للشباب لأهداف الألفية Millennium Development Goals—البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بنيويورك United Nations Development Programme—UNDP، وجامعة الدول العربية، كما أنجزت استراتيجية مكافحة العنف ضد النساء في سوريا. وكانت مديرة الأبحاث بمشروع العنف ضد النساء مع المعونة الأمريكية في مصر حتى سنة ٢٠٠٩، وتعمل أبوزيد مع منظمات الامم المتحدة في عديد من الدول العربية.

مؤسسة فريدريش إيبيرت
صندوق بريد: 11-6107 رياض الصلح
بيروت 1107-2210 ، لبنان

الآراء الواردة في هذه الدراسة لا تمثل بالضرورة وجهات نظر مؤسسة فريدريش إيبيرت.

جميع الحقوق محفوظة. لا يمكن إعادة طبع، نسخ أو استعمال أي جزء من هذه المطبوعة دون إذن مكتوب من الناشر.

تدقيق لغوي: رنا سعادة
تصميم: رواند عيسى، ومي غيبة @ fabrika.cc
رسومات: رواند عيسى

جدول المحتويات

صفحة ٣

المقدمة

صفحة ٤

القسم الأول
التنوع الإقليمي وحالة الاقتصاد الرقمي

صفحة ٧

القسم الثاني
مستقبل التطور الرقمي في المنطقة

صفحة ٩

القسم الثالث
التحديات المتعلقة بمشاركة النساء في
الاقتصاد الرقمي

صفحة ١٢

القسم الرابع
وجهات نظر نسوية حول الاقتصاد
الرقمي: دافع النقاش

صفحة ١٦

قائمة المراجع

المقدمة

"إن التغييرات الإيجابية المفاجئة التي أحدثتها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لم تشمل الإنسانية جمعاء، ذلك أن علاقات القوة القائمة في المجتمع تحدد من يتمتع بالفوائد الناجمة عن تلك التغييرات."

لقد وفّرت تكنولوجيا المعلومات فرص عمل للنساء، لكن نظراً لتوفر كافة الشروط، تتخوّف منظمة العمل الدولية International Labour Organization—ILO من إعادة إنتاج أنماط الفصل بين الجنسين في اقتصاد المعلومات، حيث يحتل الرجال أغلب الوظائف التي تتطلب مهارة عالية وتنتج قيمة مضافة عالية، بينما يتركز النساء في الوظائف التي تحتاج مهارة منخفضة وتنتج قيمة مضافة منخفضة. إن التغييرات الإيجابية المفاجئة التي أحدثتها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لم تشمل الإنسانية جمعاء، ذلك أن علاقات القوة القائمة في المجتمع تحدد من يتمتع بالفوائد الناجمة عن تلك التغييرات؛ وبالتالي فإن تلك التكنولوجيا ليست محايدة من زاوية الجندر. فهل ستساعد البنية الثقافية-الاجتماعية للدول العربية النساء في هذا الإطار؟ وهل ستتعهد السياسات الوطنية بتمكين النساء من الاستفادة من الفرص المتاحة؟ وهل ستساعد الظروف الإقليمية الراهنة على تعزيز موقع النساء في الاقتصاد الرقمي¹ (الشيخ علي، ٢٠٠٢: ٢٢٢)؟

1 الإقتصاد الرقمي: هو الاقتصاد الذي يستعمل بدرجة كبيرة تقنيات المعلومات والاتصالات في القطاعات الجديدة العاملة في مجال التقنية الدقيقة. كما يعرف بأنه الاقتصاد القائم على مبدأ إنتاج ونشر واستعمال المعرفة، باعتبارها القوة الرئيسة الدافعة للنمو الاقتصادي وزيادة الثروة، حيث للمعرفة والإبداع والتجديد دورٌ رئيسيٌّ ومنتامي في إحداث النمو واستدامته، وتعد المعرفة من أهم عوامل النمو في الاقتصاد الرقمي، بل تُعد سلعة قائمة بحد ذاتها. وهذا ويمثّل اقتصاد المعرفة مرحلة النضوج والتطور لاقتصاد المعلومات الذي يركز على معالجة البيانات وسرعة الإتصال.

القسم الأول

التنوع الإقليمي وحالة الاقتصاد الرقمي

بعض الدول العربية ولا سيما دولة الإمارات العربية المتحدة تقدماً ملحوظاً نحو الانتقال الرقمي، مع وصول نسبة مساهمة الاقتصاد الرقمي من إجمالي الناتج المحلي إلى ٤.٣% (إحصاءات عام ٢٠١٧) مع نمو مرتفع يفوق باقي القطاعات الاقتصادية (Swiss Arab Entrepreneurs, 2019).

ويحتاج المواطنون والشركات في المنطقة لخدمات الإنترنت ذات النطاق العريض وبأسعار معقولة للاستفادة من الفرص الرقمية. لكن الواقع غير مهيأ لذلك، فالبنية التحتية الرقمية في المنطقة أكثر تلفة من مناطق ناشئة أخرى، وكذلك سرعة الإنترنت بطيئة وتعاني أسواق الإنترنت في بلدان المنطقة من احتكارات أو عقبات أمام دخول السوق (مجموعة البنك الدولي، ٢٠١٨: ٣٨).

وقد بات ما يعرف بالثورة الصناعية الرابعة¹ فرصة لإشراك المزيد من النساء في دول المنطقة، وذلك في قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصال وغيرها، لكن معدل مشاركة النساء في قوة العمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي من الأدنى على مستوى العالم بنسبة ٢١.٢% وفقاً لتقرير منظمة العمل الدولية لسنة ٢٠١٧، مقارنة بحوالي ٤٠% في مناطق أخرى من العالم (فتحي، ٢٠١٧). ولا يسهم سوى بنسبة ١٨% من إجمالي الناتج المحلي ويعود سبب الانخفاض إلى عدم احتساب أدوار

يمكن تصنيف بلدان المنطقة العربية بحسب تقدّم اقتصادها الرقمي إلى أربع مجموعات: تقع بلدان مجلس التعاون الخليجي في المجموعة الأولى الأكثر تطوراً؛ وهي البلدان ذات الدخل المرتفع والتي تتمتع بنسب مرتفعة من نفاذ الإنترنت ومعدلات عالية من الإلمام بالقراءة والكتابة، وفي معظم الحالات معدلات منخفضة نسبياً لبطالة الشباب. وتشمل المجموعة الثانية الأردن ولبنان، والتي تتمتع بنسب مرتفعة من نفاذ الإنترنت بفضل الطابع الحضري لهذين البلدين. وتشمل المجموعة الثالثة بلدان شمال أفريقيا ذات الدخل المتوسط الأدنى (الجزائر ومصر والمغرب وتونس)، وتتمتع هذه البلدان بمستويات للناتج المحلي الإجمالي Gross Domestic Product—GDP مماثلة لبلدان الشرق الأوسط، إنما تتدنى فيها معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة، ويصل عدد السكان غير المستخدمين للإنترنت فيها إلى ١٠ مليون مواطن. أما المجموعة الأخيرة فتشمل البلدان المتأثرة بالنزاعات، وهي اليمن والعراق وسوريا وفلسطين والسودان وليبيا والبلدان الأقل نمواً (جزر القمر وجيبوتي وموريتانيا والصومال) (مصطفى، ٢٠١٩).

وتعتبر الأسواق العربية أرضاً خصبةً وغير مستثمرة لهذا النوع من الاستثمارات الريادية، مع عدد مستخدمين لشبكة الانترنت يصل إلى ٢٦٦ مليون مستخدم، وبمعدلات نمو في عدد المستخدمين هي الأعلى في العالم. كما تشير التقديرات إلى تضاعف معدل تدفق البيانات عبر الحدود التي تربط الشرق الأوسط ببقية دول العالم خلال العقد الماضي بما يتجاوز ١٥ ضعفاً، بالرغم من أنّ استخدام الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي والتكنولوجيا الرقمية عموماً قائم على تداول الأخبار والتواصل والترفيه، أي مازال استهلاكياً بالدرجة الأولى. لكن، وبالرغم من سلبية نوعية الاستخدام إلا أنها تعني أيضاً وجود فرص متاحة وغير مستثمرة. بالمقابل، تبدي

1 الثورة الصناعية الرابعة هي وسيلة لوصف عدم وضوح الحدود بين العوالم الفيزيائية والرقمية والبيولوجية. إنها مزيج من التقدم في الذكاء الاصطناعي، والروبوتات، وإنترنت الأشياء، والطباعة ثلاثية الأبعاد، والهندسة الوراثية، والحوسبة الكمومية Quantum Computing، وغيرها من التقنيات. إنها القوة الجماعية التي تقف وراء العديد من المنتجات والخدمات التي أصبحت لا غنى عنها في خضم سرعة الحياة العصرية. كما قد يعرّفها البعض أنها حقبة من التقدم التكنولوجي المتسارع ذي الابتكارات الجديدة، والتي يؤدي تطبيقها السريع ونشرها إلى حدوث تغيير مفاجئ في المجتمع.

والمعاملات الإلكترونية" الذي اهتم بتشريع التحول الرقمي والتوقيع الإلكتروني (وهب، ٢٠١٩). وفي السعودية أُقيمتُ مدينة المعرفة الاقتصادية بالمدينة المنورة. أما في مصر، فقد أقامت وزارة الاتصالات والمعلومات أولى الحاضنات التكنولوجية المتخصصة في نهاية سنة ٢٠١٩. وفي الإمارات العربية المتحدة، أُنشئتُ مدينة دبي للإنترنت، هذا فضلاً عن تجربة تونس والمغرب والبحرين وعمان التي قطعت شوطاً متقدماً على هذا الصعيد (أبو الشامات، ٢٠١٢).

في سنة ٢٠١٤، اعتمدت ١١ دولة من أصل ١٩ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، استراتيجيات وطنية في مجال النطاق العريض، وفي صلب هذه الاستراتيجيات الوطنية توجد أهداف تتعلق بانتشار النطاق العريض أو بالتغطية في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد تختلف هذه الأهداف من دولة إلى أخرى بسبب البنية التحتية المتوفرة للنطاق العريض والدخل المتاح للسكان إضافة إلى الموارد المالية للحكومات (Gelvanovska et al., 2014: 3-4). كذلك فقد أُطلقت الاستراتيجية العربية المشتركة للاقتصاد الرقمي، والتي تعمل على مرتكزات الاقتصاد والتطبيقات التي تحقق قيمة للاقتصاد الرقمي (الاقتصادية، ٢٠١٩).

النساء والاقتصاد الرقمي

رغم أن أحد الأهداف الرئيسية للأمم المتحدة كان إيصال الإنترنت إلى كل قرى العالم مع حلول نهاية سنة ٢٠١٥، إلا أن الهوة الرقمية ما زالت إلى اليوم سحيقة بين الأغنياء والفقراء، الأمر الذي خلق فجوة رقمية متعددة الأوجه، ليس فقط على مستوى الدول، بل وأيضاً بين فئات المجتمع الواحد، وخصوصاً بين الجنسين. ولم تستطع معظم الدول العربية تحقيق الفائدة القصوى من قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إذ إن غالبية السكان في الريف فقراء، وفي تلك المناطق ما زالت الكهرباء والاتصالات تمثلان تحدياً كبيراً، ودون هذه الأساسيات لن تستفيد تلك المجتمعات—وتحديداً النساء—من التكنولوجيا في أي مجال من مجالات حياتهن.

الرعاية التي تؤديها النساء في الأسرة. وقد امتدت الفجوة الحالية بين الجنسين من سوق العمل التقليدية إلى بقية مجالات الاقتصاد، بما في ذلك قطاع التكنولوجيا، مما أثر على حصول النساء على الخدمات الرقمية (فتحي، ٢٠١٧).

وتضم منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعضاً من أفضل المتعلمين العاطلين عن العمل في العالم، ففي سنة ٢٠١٩ شكّل خريجو الجامعات من أصحاب المهارات العالية نحو ٣٠% من مجموع العمالة العاطلة عن العمل في المنطقة، والكثير منهم من النساء. ويتجاوز عدد الطالبات في جامعات الشرق الأوسط عدد الطلاب، وتشكّل الطالبات ثلث العدد الإجمالي للطلاب في أقسام العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات في الجامعات العربية. وتحلّ المنطقة في مراتب دنيا على المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين، حيث يتوقع المنتدى الاقتصادي العالمي World Economic Forum أن تستغرق المنطقة ١٥٣ عاماً لردم هذه الفجوة. من ناحية المشاركة الاقتصادية، ليس حضور النساء في القوة العاملة سوى عنصراً واحداً فيها. فالفجوة ترتبط أيضاً بالمساواة في الأجور ومستوى الدخل ونسبة النساء في الوظائف المهنية والتقنية وكذلك نسبة النساء في مواقع المسؤولية والمواقع القيادية (منّاع، ٢٠١٩).

سياسات الاقتصاد الرقمي بالمنطقة

تعهدت الدول العربية خلال المؤتمر الدولي ١١ حول رأس المال الفكري وإدارة المعرفة والتعلم التنظيمي the 11th International Conference on Intellectual Capital, Knowledge Management and Organisational Learning بالعمل نحو تحقيق مجتمع المعلومات، وهو المجتمع الذي يكون فيه لصناعة ونشر واستخدام المعلومات الأثر الكبير في مختلف النواحي سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية أو العسكرية (Rooney, 2014). على الصعيد الوطني، بدأت بعض الدول العربية بترجمة تلك التوجهات في البنية التشريعية، ففي بيروت تم الاتفاق على إدراج الاقتصاد الرقمي ضمن البنود المعتمدة في قمة كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، ثم مهد لبنان الطريق للاهتمام بالتحول الرقمي بإقرار القانون رقم ٨١ "قانون البيانات الشخصية

"إمكانية استفادة النساء المنتجات من التجارة الإلكترونية موجودة، شريطة تقديم الدعم التنظيمي لهن."

وإدارة الملفات في الحواسيب وإعدادات الخصوصية في الهواتف المتنقلة) وإجراء العمليات الأساسية عبر الإنترنت (من قبيل استعمال البريد الإلكتروني أو البحث أو استيفاء استمارة عبر الإنترنت). وبالتالي سيتمكن من يملكها من التفاعل مع الآخريين والوصول إلى الخدمات الحكومية والتجارية والمالية. وتتمتع معظم المتعلمات في مرحلة الجامعة وما يقاربها ومن يملكن حداً أدنى من اللغة الإنجليزية بالقدرة على استخدام تلك المهارات الأساسية، إلا أن تلك المهارات وإن فتحت نافذة معرفية جيدة للإناث، لكنها لا تغير كثيراً من وضعهن الوظيفي.

• **مهارات متوسطة:** أي استخدام التقنيات الرقمية بأساليب أكثر فاعلية، وبالتالي فإن إتقانها يعد الأفراد لطيف واسعٍ من المهام الرقمية اللازمة، مثل مهارات معاملة البيانات وتحليلها وتفسيرها وتصورها، من قبيل النشر المكتبي والتصميم البياني الرقمي والتسويق الرقمي. عدد النساء اللواتي يتمتعن بهذا المستوى أقل من المستوى السابق، وهو المستوى الذي يضم دراسات تكنولوجيا المعلومات .

• **مهارات متقدمة:** هي المهارات التي تُمكن أصحابها من العمل في مهن مثل البرمجة الحاسوبية وإدارة الشبكات وهندسة النظم وإدارة المشاريع في تكنولوجيا المعلومات. وهي المهن التي تقل فيها نسب وجود النساء مقارنة بالمستويين السابقين. إن الوظائف التي تتطلب مهارات رقمية متقدمة تقترن عموماً بأجور أعلى بكثير من أجور الوظائف التي تتطلب مهارات رقمية أساسية (الإتحاد الدولي للاتصالات، ٢٠١٨: ٧).

على صعيد آخر، فقد مثلت قنوات الاقتصاد الرقمي فرصة مهمة لبعض النساء المؤهلات للاستفادة منها. لنجد أن التمتع بمهارات التكنولوجيا الحديثة وامتلاك لغة أجنبية أو أكثر من شأنه أن يقسّم العاملات بتكنولوجيا المعلومات إلى فئتين. الأولى هي فئة النساء صاحبات المعرفة السطحية بكيفية تشغيل الأجهزة الإلكترونية، وهؤلاء اتجهن إلى ممارسة التجارة الإلكترونية أو بيع الخدمات عبر مواقع التواصل الاجتماعي أو عبر مواقع خاصة بهن. وقد تركز عمل هؤلاء على المنتجات النسائية التقليدية مثل بيع الملابس ومستحضرات التجميل والاحتياجات المنزلية والطعام. وعلى الرغم من أن المكاسب الحقيقية الناجمة عن مثل هذه المبادرات قد تكون محدودة، إلا أن هذه المحاولات الأولى أتاحت للنساء المحرومات اجتماعياً فرصاً جديدة. لا شك أن هذه الوسيلة ليست بهذه السهولة، لكن إمكانية استفادة النساء المنتجات من التجارة الإلكترونية موجودة، شريطة تقديم الدعم التنظيمي لهن. الفئة الثانية هي تلك التي تمتلك التعليم والمهارات اللذين يسمحان بالاستفادة القصوى من التكنولوجيا. من بين هؤلاء الصيدلية رشا راضي، المؤسسة ومديرة العمليات في شركة شفاء، وهي خدمة صيدلة إلكترونية مصرية تُمكن الناس من طلب وجدولة عمليات توصيل منتظمة للأدوية. وقالت رشا "إن التحول الرقمي للرعاية الصحية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هو المستقبل" (جبر، ٢٠١٩).

إذن، توظف النساء التكنولوجيا الحديثة بناءً على قدراتهن الاقتصادية وعلى المعرفة التي يملكنها وانطلاقاً من وعيهن بالهدف المرجو. وتتوفر فرص العمل في الاقتصاد الرقمي وفقاً للتمتع بالمهارات التالية:

• **مهارات أساسية:** استخدام المعدات (من قبيل استخدام لوحة المفاتيح وتشغيل تقنية لمس الشاشة) وإدارة البرمجيات (من قبيل معالجة الكلمات

مستقبل التطور الرقمي في المنطقة

ويشير تقرير "اقتصاد جديد لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" إلى أن الأسس قائمة بالفعل للتحويل نحو الاقتصاد الرقمي إلا أن "البنية التحتية للنطاق العريض في المنطقة لا تزال رهن هيمنة الشركات القائمة المملوكة للدولة التي تعاني في الأغلب من العمالة الزائدة وتعتمد على بنية تحتية قديمة. وفي الوقت الذي تعتمد فيه إحدى الشركات الاحتكارية السابقة مثل أورانج Orange استثمار مئات ملايين الدولارات في منصة التجارة الإلكترونية الكبيرة في أفريقيا جوميا Jumia، لا تزال بلدان المنطقة مكبلة بسبب الشركات القائمة المملوكة للدولة" (مجموعة البنك الدولي، ٢٠١٢: ٤٤).

ولقد أقبل المواطنون في دول الشرق الأوسط على الوسائط الرقمية بصورة لافتة، إلا أن تلك الفرصة لم تُستثمر كما ينبغي من قبل الشركات الكبرى وحكومات المنطقة. إذ مازالت أغلب شعوب المنطقة بعيدة كل البعد عن الحوكمة الإلكترونية، حيث يستمتع ٦% فقط من المواطنين بها (بيني، إنريكو وآخرون، ٢٠١٦).

قد تجعل التكنولوجيا العمالة أكثر كفاءة وقد تخلق فرص عمل في القطاعات الجديدة، لكنها قد تتسبب أيضاً في إلغاء العديد من الوظائف. ويمكن أن يستمر اتساع فجوات الدخل والتوظيف إذا لم يعاد إدماج هذه العمالة في الاقتصاد. ولا ريب في أن التغيير التكنولوجي يحسن مستويات المعيشة، إلا أن هذا التصنن لا يطال جميع العمال والشركات بالقدر نفسه. ويرى باحثو البنك الدولي أن التكنولوجيات الرقمية تخلق الفرص للعمال المهرة والشركات الواعدة، في حين تضر بالعمال أصحاب المهارات المحدودة والشركات الأقل إنتاجية. يشير

لقد أدى التحول الرقمي إلى حدوث انقلاب بالأسواق والصناعات القائمة في جميع أنحاء العالم، كما أسفر عن تحولات سريعة وجوهريّة في طريقة حياة الإنسان وسلوكه. ويحمل الانقلاب والتحول الرقميان في جوهريهما آفاقاً لاقتصاد أكثر ذكاءً وشمولاً تربط فيما بينها شبكة تكنولوجية معلومات واتصال عالمية. وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بات ما يعرف بالثورة الصناعية الرابعة فرصة لإشراك المزيد من النساء؛ لا في قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصال وغيرها من قطاعات التكنولوجيا فحسب، بل في الأسواق والصناعات الأخرى الخاملة بصفة عامة. كما تعزز التقنيات الرقمية قدرة المرأة على التعبير عن الرأي وتزيد من فاعليتها في المجتمع، وذلك عبر تأمين قنوات تفاعلية تمكنها من المشاركة في المناقشات العامة.

تُعد المنطقة مصوراً لأسواق نقل البيانات نمواً في العالم. وستزداد حركة نقل البيانات داخل المنطقة زيادة حادة بمعدل نمو سنوي مُركّب قدره ٤٢% بين سنتي ٢٠١٦ و٢٠٢١. وفي ظل الروابط الجغرافية والثقافية، ينمو تبادل البيانات بين منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا بمعدل يزيد على ٥٠% سنوياً. وتتجلى إمكانات المنطقة العربية في الاقتصاد الرقمي أيضاً، في مشروعات ناجحة ظهرت في السنوات الأخيرة مثل مكتوب (Maktoub) وسوق دوت كوم (Souk.com) اللتان وُلِدتا في العاصمة الأردنية عمّان.. ومثال آخر على هذا هو ماجنيت (Magnitt) وهي شركة عراقية ناشئة مقرها الآن في دبي وتعد سوقاً للمستثمرين يربط بين ٥٥٠ شركة ناشئة ومستثمرين من شتى أرجاء المنطقة (روسوتو وحداد، ٢٠١٩).

وتتيح التكنولوجيا للشباب أصحاب المهارات التفوق على العمال كبار السن، ولكنها تجعل الشباب ذوي المهارات المحدودة أكثر تخلفاً عن الركب، مما يتطلب إعادة توجيه سياسات الحماية الاجتماعية والسياسات المتعلقة بالعمالة (مجموعة البنك الدولي، ٢٠١٨: ٥٢).

كذلك فإن أنماط العمل الجديدة قد تصنف ضمن القطاع غير الرسمي وغير المهيكّل، والعاملين فيه لا يخضعون في كثير من البلدان لأنظمة الحماية الاجتماعية. يعد تطبيق كريم لخدمات نقل الركاب، والذي بدأت النساء تتعاقد معه، مثال على هذا النمط الجديد من العمل. كما تعد مواقع العمل الحر، مثل آب وورك Appwork، لمبرمجي الكمبيوتر العاطلين عن العمل وغيرهم من أصحاب المهارات العالية من العثور على العمل عبر الإنترنت مع الشركات في الخارج ضمن القطاع غير الرسمي. "إن القطاع غير الرسمي يشغل نسبة كبيرة من اليد العاملة، تتراوح في البلاد العربية ما بين ٤٠ و ٧٠%، وهم محرومون من أي حماية اجتماعية أو قانونية، فالعمل لحساب الذات، وهي سمة الاقتصاد الذي لا يقوم على التوظيف، لا يندرج ضمن برامج التأمينات الاجتماعية التقليدية السائدة في المنطقة" (مهداد، ٢٠١٩).

يعتمد نظام التأمينات الاجتماعية على دفع اشتراكات شهرية تستقطع من راتب العاملين بأجر ثابت في القطاعين العام والخاص، وذلك لضمان حمايتهم إذا ما تعرضوا للعجز أو الشيخوخة، أو لحماية أسرهم إذا ما تعرضوا للوفاة. إلا أن هناك قطاعات من العمالة لا يمكنها الانضمام إلى مظلة التأمينات الاجتماعية، وهم العاملون بأجر يومي أو من يعملون لحسابهم، وهو ما ينطبق على العديد من المهن المرتبطة بالتكنولوجيا الجديدة (مجموعة البنك الدولي، ٢٠١٨: ٥٢).

"إن قرابة ٥٠% من النساء الحاصلات على تعليم ثانوي أو أقل معرضات بدرجة كبيرة لخطر أتمتة وظائفهن."

التقرير الصادر في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٨ عن المنتدى الاقتصادي العالمي إلى أنه قد يتم استبدال ٧٥ مليون وظيفة عالية من خلال التحول في تقسيم العمل بين البشر والميكنة، بينما قد تظهر ١٣٣ مليون وظيفة جديدة بحلول سنة ٢٠٢٢، مع متوسط متوقع قدره ٥٨ مليون وظيفة يتم إنشاؤها. وتعد الوظائف مثل مطوري البرامج، ومحللي البيانات، ومتخصصي التحول الرقمي من بين الوظائف التي ستكون مطلوبة بشدة خلال الفترة المقبلة (Cann, ٢٠١٨).

وقد أعدت مجلة فوربس Forbes لائحة من ٢٠ مهنة أو حرفة بدأت بالتلاشي، منها عمال البريد وفرزه وتوصيله واللوجيستيات المرتبطة بالنقل، حيث أصبحت عملية الفرز عملية أوتوماتيكية من خلال مسج الباركود على الطرد. وتشمل اللائحة أيضا موظفي مراكز الاتصال الذين حلت برامج الكمبيوتر محلهم في تحويل الاتصالات وتوجيهها إلى العميل المطلوب. ومن الأعمال المتلاشية مع مرور السنين، عمل مشغلي الآلات المكتبية والخياطة في معامل الألبسة وتشغيل أنظمة ضخ النفط... وحتى عمل طهاة الوجبات السريعة! كل هذه المهن باتت الأنظمة التكنولوجية والروبوتية المبرمجة قادرة على أن تحل محلها، بكلفة أقل وفعالية أكبر.

كذلك تهدد الأتمتة Automation النساء بصفة خاصة حيث تشير التقديرات إلى أن ٢٦ مليون امرأة في ٣٠ بلداً من دول مجلس التعاون الاقتصادي والاجتماعي OECD معرضات لخطر فقدان وظائفهن بسبب التكنولوجيا خلال العشرين عاماً القادمة. هذا ويطال خطر الأتمتة وظائف النساء البالغات ٤٠ سنة وأكثر، ومن يقمن بأعمال مكتبية، وفي مجال الخدمات والمبيعات. إن قرابة ٥٠% من النساء الحاصلات على تعليم ثانوي أو أقل معرضات بدرجة كبيرة لخطر أتمتة وظائفهن (دابلا- نوريس وكوشهار، ٢٠١٨).

التحديات المتعلقة بمشاركة النساء في الاقتصاد الرقمي

الموجودة في الاقتصاد التقليدي، الأمر الذي يحول دون الاستفادة من الفرص المتاحة عبر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (البنك الدولي، ٢٠١٥). والتحديات الأكثر تأثيراً على مشاركة المرأة العربية في الاقتصاد الرقمي هي:

- **الأمية الرقمية:** تعتبر الأمية الرقمية إحدى أكبر التحديات التي تواجه النساء في اللحاق بسوق العمل التقليدي والرقمي، فقضية الأمية الرقمية لا يمكن التطرق إليها بمعزل عن الأمية الأبجدية وضعف السياسات التعليمية وجودة المحتوى التعليمي، إضافة إلى عدم توفر خدمة الإنترنت لجميع شرائح المجتمع، وخصوصاً بالنسبة للطبقات الفقيرة والمتوسطة التي تعتبر الإنترنت أقرب إلى الكماليات منها إلى الضروريات (حمدي، ٢٠١٩).

- **ضعف الأمن الرقمي:** يحد التمييز ضد النساء من ولوجهن سوق العمل، ولا تواجه النساء بالكراهية في الفضاء العام فقط، بل يحمل لها الفضاء الافتراضي نفس القدر من العداء والكراهية. هذا وتواجه النساء بلغة عدوانية وتحرشات جنسية، وقد تستغل معلوماتهن الشخصية المدونة للتهديد أو التشهير أو الابتزاز المالي أو الجنسي، الأمر الذي يدفع بالكثيرات إلى الانسحاب من فضاء الإنترنت لانقضاء المخاطر. وتزداد فرص الإساءة للنساء المستخدمات للإنترنت مع ضعف خبرتهن الإلكترونية (حمدي، ٢٠١٩).

- **التفاوت في الوصول إلى الإنترنت:** يظهر أحدث تقرير لمجموعة Oredoo في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن اثنين من بين كل ثلاثة من مستخدمي الإنترنت في المنطقة هم من الرجال. وفي سنة ٢٠١٥، كان هناك ٨٤ مليون سيدة في العالم العربي لا يملكن هاتفاً محمولاً، وصوب أرقام البنك الدولي، فإن التفاوت بين

في ظل اتجاه المنطقة إلى الاعتماد المتزايد على الاقتصاد الرقمي، تظهر الحاجة الملحة إلى جذب قوى عاملة تمتلك مهارات التكنولوجيا والهندسة والرياضيات والعلوم. وبالتالي، يغدو النقص في العمالة المؤهلة تكنولوجياً فرصة هامة يمكن أن تشغلها قوة العمل النسائية التي مازال حضورها العالمي في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات محدوداً، والتي لا تزيد عن ٢٤% وفقاً لتقرير المنتدى الاقتصادي العالمي. ومن المتوقع أن تحقق زيادة قوة العمل النسائية العديد من المكاسب في صناعة التكنولوجيا والصناعات المرتبطة بها، فضلاً عما ستحققه من زيادة في إجمالي الناتج المحلي والمقدرة بحوالي ٢.٧ تريليون دولار مع بلوغ سنة ٢٠٢٥ (مجموعة البنك الدولي، ٢٠١٨: ٦).

يعود سبب تراجع المشاركة الاقتصادية للنساء في الدول العربية ودول شمال أفريقيا إلى طبيعة تلك الدول الثقافية والاجتماعية، وإلى التنشئة التي تعتمد على تقسيم الأدوار، فتبقى النساء قيد أدوار الرعاية داخل الأسرة. كما يمنعها من ولوج سوق العمل غياب أو ضعف الخدمات الاجتماعية المعينة أو ارتفاع تكلفتها، مثل دور رعاية الأطفال. ويلعب ضعف بنية المواصلات العامة الآمنة والموثوقة دوراً حيوياً في انسحاب العديد من النساء من سوق العمل أو عدم ولوجه على الإطلاق. بالإضافة إلى ذلك، تساهم فجوة الأجور، المستندة إلى النوع الاجتماعي، في إضعاف مشاركة النساء في أسواق العمل، حيث تتقاضى النساء ما بين ٦-٧٥% من قيمة أجر الرجل (منام، ٢٠١٩).

وعلى عكس الاقتصاد التقليدي، فإن الاقتصاد الرقمي يحفز العاملين على العمل عن بُعد، حيث أنّ نوع الجنس ليس عائقاً بالقدر نفسه كما في الاقتصاد المادي. ورغم ذلك، تواجه النساء الراغبات بالانضمام لأسواق الاقتصاد الرقمي نفس التحديات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية

كشفته الدراسات، وتحصل على صفقة تخرج إيجابية أقل من الرجال بنسبة ٣٠ % (مناع، ٢٠١٩).

• **نقص التدريبات أو صعوبة الوصول إليها:** يشكل نقص التدريب على المهارات المتعلقة في مجالات التكنولوجيا حاجزاً شائعاً أمام دخول النساء العالم تكنولوجيا المعلومات في كل أنحاء بلدان العالم النامية (البنك الدولي، ٢٠١٥)، وقد انتشر مؤخراً ثلاثة أنواع من برامج التدريب المعنية بتطوير المهارات اللازمة للحاق بالاقتصاد الرقمي:

- النوع الأول توفره برامج حكومية معنية ببناء أجيال جديدة من المتخصصين تكنولوجياً. تركز هذه البرامج على مهارات مثل تطوير الألعاب الرقمية، وتطوير تطبيقات الهاتف المحمول، وتطوير المواقع الإلكترونية، والهندسة الميكاترونية، والوسائط المتعددة وتحليلات البيانات الضخمة، وذلك من بين عدة تخصصات تكنولوجية متقدمة أخرى (وزارة الاتصالات، ٢٠١٧).

- النوع الثاني يقدم من قبل شركات التدريب الخاصة، وذلك في كل الدول العربية. وهي تجتذب دارسي علوم التكنولوجيا لتطوير مهاراتهم وأيضاً غير الدارسين الراغبين في الالتحاق بمجال التكنولوجيا، إلا أن تلك الشركات عادةً ما تتركز في العواصم كما أنها باهظة التكلفة، الأمر الذي يستبعد تلقائياً ذوي الدخل المحدود حتى ولو كانوا موهوبين، وأيضاً سكان المحافظات والمناطق الريفية.

- النوع الثالث هو التدريب عبر الإنترنت، حيث إن هناك آلاف المواقع التي تقدم تدريبات للمهتمين، وهي متوفرة ومتاحة، تتطلب جهاز كمبيوتر وسرعة جيدة للإنترنت، وهو ما لا يتوفر في كثير من المناطق غير المرتبطة بشبكات النطاق العريض المتطورة.

• **التفاوت في الوصول إلى المناصب العليا:** يُعيد الاقتصاد الرقمي بوضعه الراهن إنتاج أنماط الفصل بين الجنسين، حيث يشغل الرجال معظم الوظائف التي تحتاج إلى مهارات عالية وتعود عليهم بقيمة

الجنسين في استخدام الإنترنت والهواتف المحمولة يسهم بشكل رئيسي في توسيع الهوة الاجتماعية (السويس، ٢٠١٥).

• **ضعف توفر النطاق العريض:** العديد من البلدان العربية تدرك الآن أن انترنت النطاق العريض مهم للحد من معدلات الفقر وخلق فرص العمل، لاسيما للنساء والشباب (السويس، ٢٠١٥)، لكن الاستثمار في توفير النطاق العريض بشكل أوسع مازال أدنى بكثير من المطلوب.

• **انخفاض عدد النساء العاملات في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات:** برغم أن نسبة الطالبات في أقسام العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات صحية، إلا أن التحدي يكمن في انتقالهن إلى سوق العمل. وفي الدول العربية، ترتفع نسبة خريجات الجامعة عن نسبة الخريجين، إذ كشفت تقديرات منظمة اليونسكو (United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization—UNESCO) أن الإناث يشكلن ما بين ٣٤% - ٥٧% من خريجي مدارس المتفوقين في العلوم والرياضيات، وهي نسبة تتخطى النسب الموجودة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا (مجموعة البنك الدولي، ٢٠١٨: ٦).

• **غياب القدوات:** تُعتبر القدوة في أي مجال حافزاً لكل من يرغب في خوض غمار ما، وهذا ما تفتقده الفتيات في مجالات العلوم والتكنولوجيا والرياضيات والهندسة. فوجود القدوة النسائية في هذا المجال غائب أمام الأجيال الجديدة من الفتيات اللائي قد يسلكن هذا الدرب إن عرفن أنه مجال يرحب بالنساء ويفتتح لهن (مناع، ٢٠١٩).

• **صعوبة الحصول على التمويل:** مازال القطاع الخاص هو الفاعل الرئيسي في الاستفادة من الاقتصاد الرقمي، إلا أنه مثل الاقتصاد التقليدي يحتاج فضلاً عن المعرفة إلى رأس مال. وفي دول المنطقة العربية لا تتساوى فرص حصول النساء والرجال على التمويل. إذ تتلقى النساء تمويلاً أقل من الرجال بنسبة ٢٣% وفقاً لما

• في سنة ٢٠٠٥، دُشن مشروع الشبكة العربية للمرأة في العلوم والتكنولوجيا، والذي تشرف على فعالياته جامعة الخليج العربي بالتعاون مع منظمة اليونسكو، وتشارك فيه ٢٥ عالمة متخصصة من ١٨ دولة عربية. تأسست الشبكة بهدف إبراز مكانة النساء في مجالات العلوم والتكنولوجيا، وإتاحة المجال للمتخصصات في العلوم المختلفة للتعارف والتفاعل، وكذلك تشجيع الفتيات للالتحاق بالتخصصات العلمية والتكنولوجية (لها أون لاين، ٢٠٠٥).

• "توفر مبادرة¹ WeMENA الربط الشبكي والتدريب والإرشاد والتمويل للشركات الحديثة التي أسستها النساء في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا". تسعى هذه المبادرة عبر مسابقة سنوية إلى تطوير قدرة النساء على الصمود، فالمشاركات في مسابقة المبادرة يأتين من بلدان تواجه أخطار فعلية، بما في ذلك أخطار الحرب والبحث عن ملجأ آمن. لكن المسابقة مصممة لكي تُحفز المتسابقات على إيجاد الحلول المناسبة والتغلب على المعوقات، مثل الحصول على الائتمان، أو صعوبة التنقل بين المناطق المختلفة، أو ربما التعرض للتهديد بسبب غياب الحماية الأمنية في المنطقة (سليمان ٢٠١٧، Lavinal). وتحصل المتنافسات في هذه المسابقة على تدريب في مجال الأعمال على يد موجهين متخصصين في السيليكون فالي في الولايات المتحدة وغيره، وعلى فرص التنافس للحصول على جائزة نقدية قدرها ١٥ ألف دولار (WeMENA, n.d.).

مضافة عالية، في حين تشغل النساء المهن ذات المهارات المنخفضة والتي لا توفر لهن إلا قيمة مضافة منخفضة (جورومورثي، ٢٠٠٤: ٣١).

• **العمل المضاعف:** كما مكنت قنوات الاقتصاد الرقمي بعض النساء من الحصول على مردود مالي من خلال التجارة الإلكترونية التي تتيح لهن الاطلاع السهل على أحدث المنتجات وتنمية تجارتهن دون تنقل. وتتجه قطاعات واسعة من المجتمع العربي إلى تبني هذا التوجه الذي يخدم إطار العلاقات القائمة بين النساء والذكور. فبقاء النساء في المنزل يعني استمرار التكفل بكافة مهام الرعاية مع إضافة ميزة جديدة وهي تحقيق بعض الدخل. وتدفع بعض التيارات المحافظة في هذا الاتجاه عبر تقديم كافة سبل الدعم المعرفي والمادي للنساء، ولتقديم نموذج ناجح للمرأة المحافظة والعصرية في ذات الوقت. ولذلك دعمت التيارات المحافظة تأسيس آلاف المواقع الإلكترونية النسائية سواءً أكانت تجارية أو تعليمية أو ذات خدمات، وذلك لخلق فضاء إلكتروني نسائي موازي وداعم للفصل بين الجنسين.

رغم تلك التحديات التي تواجه النساء في الاستفادة القصوى من الفرص التي يتيحها الاقتصاد الرقمي، تقدم رائدات الأعمال بالمنطقة نموذجاً فعلياً لإمكانية أن تحقق الثورة الصناعية الرابعة تحولاً وريادة في المنطقة. فواحدة من كل ثلاث شركات ناشئة في المنطقة إما أسستها امرأة أو تديرها. وتحظى النساء بفرص أفضل للعمل في مؤسسات الأعمال التي ترأسها نساء مقارنة بنظيرتها التي يرأسها رجال، كما يتمتعن بفرص أكبر لبلوغ المناصب القيادية فيها. وتكشف المؤشرات أن فرص مشاركة النساء في الاقتصاد الرقمي وعالم العمل سريع التغير هي أكبر في ظل وجود القيادات النسائية ورائدات الاعمال (مجموعة البنك الدولي، ٢٠١٨: ٧).

من ناحية أخرى تشهد دول المنطقة صعود مبادرات لنساء فاعلات في مجال تكنولوجيا المعلومات من شأنها معالجة بعض التحديات التي ذكرت، بعض تلك المبادرات تستند إلى دعم المنظمات الدولية والبعض الآخر تلقى دعم حكومي. من الأمثلة على هذه المبادرات:

1 WeMENA (رائدات الأعمال من أجل مستقبل قادر على الصمود)، وهي عبارة عن منصة تدعم رائدات الأعمال في جميع أنحاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

القسم الرابع

وجهات نظر نسوية حول الاقتصاد الرقمي: دافع النقاش

التكنولوجيا كأداة تهميش

أنهم يشكلون ٢٠% من تعداد سكان العالم. من ناحية أخرى، فإن ما يزيد عن ٧٥% من المواقع الأصلية الأعلى حصاداً للزائرين مُسجلة في أوروبا وأمريكا الشمالية، بينما أغلب مستخدمي الإنترنت هم من الجنوب العالمي" ويفتقد الموقع إلى توازن النوع الاجتماعي، فالنساء لا يشكلن إلا نسبة ١٠% من المحررين، كما أن السير الذاتية للنساء لا تزيد عن ١٧% من السير الذاتية التي يعرضها الموقع باللغة الإنجليزية. تكشف هذه المؤشرات عن تعدد أوجه اللامساواة التي إن لم تتغير فإن الإنترنت سيكون مجالاً إضافياً من مجالات عدم المساواة بين الدول (آلمان وسينغوبتا، ٢٠١٩). ولا شك أن التحكم بمجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يدعم ويعزز من قوة الدول والشركات والمجموعات، وحتى الأفراد، ويمنحها القدرة على الابتكار، وعلى إحداث تغييرات سريعة في مجال تكنولوجيا المعلومات. على أن أغلب الدول المتوسطة وضعيفة الدخل غير قادرة على مواجهة احتياجات النفاذ للتكنولوجيا، أو تحمّل الأعباء المالية التي تتطلبها. تشير المفارقة بين قدرات الدول القوية وتلك الفقيرة إلى الفجوة الرقمية وما يصاحبها من عدم عدالة توزيع عوائد التكنولوجيا. تعاني من تلك الفجوة الدول النامية، وكذلك المناطق والمجموعات والطبقات الاجتماعية المختلفة داخلها (جورومورثي، ٢٠٠٤: ٢٣-٢٤).

إن الفئات المهمشة - وهي الغلبة في هذا العالم - تستحق إنترنت أفضل، وتستحق معرفة التاريخ والمعارف بشكل أسهل وأكثر أماناً. فقط عندما يتحقق هذا، فسوف يؤدي الحق في الإنترنت إلى عدالة المعرفة على الشبكة العنكبوتية (آلمان وسينغوبتا، ٢٠١٩).

تكشف أورسولا فرانكلين Ursula Franklin في كتابها "العالم الحقيقي للتكنولوجيا The Real World of Technology" عن قلقها من حجم تدخل التكنولوجيات في الحياة اليومية مما ينتج عنه "ثقافة خضوع"، حيث تصبح التكنولوجيا نفسها أداة للسيطرة الاجتماعية (Franklin, 1989). كما تتحدى فاندانا شيفا Vandana Shiva اللادعاء القائل إن التكنولوجيا عالمية لظهورها من ثقافة مهيمنة. وترى أن أنظمة المعرفة الحديثة ذاتها استعمارية. وتدعو شيفا إلى تكنولوجيا محلية بديلة وإلى إعادة تعريف المعرفة بحيث يصبح المحلي هو الشرعي. لذلك فإن المنظور الخاص بدمقرطة المعرفة والتكنولوجيا مرتبط بالحرية الإنسانية لأنها تضرر المعرفة من الاعتماد على أنظمة أحادية الرؤية وتجعلها أكثر أصالة وارتباطاً بالمجتمعات المحلية (Shiva, 1993).

إن النظر إلى الإنترنت بعدسة حقوق الإنسان يقتضي البحث فيما وراء مسألة إتاحة الإنترنت إلى أسئلة المساواة والإنصاف فيما يخص المعرفة المتاحة على الإنترنت. لقد جلب انتشار الإنترنت الهائل على مدار العقد الماضي شعوباً ومجتمعات أكثر تنوعاً إلى الشبكة. إلا أنّ المعرفة المتاحة على الإنترنت لا تعكس تنوعنا، مع قلة أعداد النساء والملونين وأبناء الجنوب العالمي في صفوف هؤلاء (آلمان وسينغوبتا، ٢٠١٩).

فقط أصحاب السلطة هم من يقررون أي أصوات هي التي تُسمع وأي معرفة تُظهر على الإنترنت، ويعكس موقع ويكيبيديا Wikipedia مثلاً—الذي يحصد المرتبة الخامسة من حيث عدد المترددين عليه—عمق اللامساواة هذه بين دول الشمال ودول الجنوب. إذ يشكّل عدد مصري الموقع من أوروبا وأمريكا الشمالية نسبة ٨٠%، في حين

المعرفية والمادية وبشبكة الاتصالات اللازمة لتفعيل تلك الفرص، وكلها موارد يتمتع بها أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة والنافذين من الشركات الدولية.

"إذ تملك التكنولوجيا الحديثة بالمقابل كافة السمات التي من شأنها خلق فرص جديدة للشبكات والحركات النسوية لتقوم بأعمال المناصرة والحشد وبناء التضامن."

الإنترنت: منفذ للرقابة والاستبداد

يزداد التهديد الموجه إلى المضمون الديمقراطي للإنترنت، كما تتعرض الحريات الفردية للهجوم. وتسعى مجموعات مصالح الشركات العالمية (عبر القومية) وبعض الحكومات الوطنية إلى تأكيد كل من السيطرة الاقتصادية والسياسية، على الإنترنت لتعزيز مصالحها. إن كثيراً من الشركات العملاقة متعددة الجنسية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تهتم بالمحافظة على احتكاراتها لـ"المعلومات الشخصية" المتعلقة بعملائها. لقد كانت "الحرب ضد الإرهاب"، كما أصبح مُقراً على نطاق واسع، ذريعة لاستغلال التكنولوجيات الجديدة—كأسلحة للسيطرة—بغية الحد من الحق في الخصوصية، والحق في المعارضة. وحينما أثبت الإنترنت قدرته كأداة فاعلة للمطالبة بحقوق المواطنين، بعد أحداث الربيع العربي سنة ٢٠١١، لم تتورع الحكومات عن قطع خدمة الإنترنت ذاتها، واتخذت سلطات الدول العربية إجراءات متعسفة لمصادرة حق المواطنين في التعبير. كما استهدفت النشطاء والنشيطات سياسياً، وأقرت القوانين التي تخوّل لها تجريم المعارضين والصحفيين (عبروقي، ٢٠١٩).

أحكمت السلطات من قبضة رقابتها على منصات التواصل الاجتماعي، ووظفت جيوشها الإلكترونية لتحريك الرأي العام وتوجيهه (عربي بوست، ٢٠١٨). هذا فضلاً عن التنسيق بين دول المنطقة لمزيد من إحكام السيطرة والرقابة، ومتابعة من تُعدهم الدول أبواق للمعارضة (رادش، ٢٠١٥). فمع ظهور طرق جديدة للتعبير عن الرأي، تبرز طرق جديدة لإسكات الأصوات ومواجهتها.

فرصة لإحداث تغيير إيجابي... أهي فرصة حقاً؟

هل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تعمل لصالح التغيير الاجتماعي؟ تشير دراسة نشرت سنة ٢٠٠٣ إلى أن التكنولوجيات لم تكن أداة تغيير كما أشيع أنها ستكون، رغم الموارد الضخمة التي استثمرت في الدول النامية وبين الفقراء لزيادة إمكانية استفادتهم من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وبرغم أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ليست العلاج الشافي لمعالجة الفقر، تشير الدراسة إلى أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن تسخيرها للتنمية وخفض الفقر من خلال تفعيلها كأدوات تساعد في وضع الاستراتيجيات الأوسع والبرامج الخاصة ببناء الفرص وتعزيز وضع الفقراء، (McNamara: 1-2 2003).

كما يمكن أيضاً أن توظف التكنولوجيا من أجل مطاردة ممارسات ثقافية مؤذية كالعنف ضد النساء. وقد استطاعت حملة "استعذ التكنولوجيا" أن تُسلط الضوء على مشكلة العنف ضد المرأة عبر وسائل التكنولوجيا إلى جانب توفير المعلومات والبحوث وتقديم مقترحات للحلول من مختلف أنحاء العالم. إذ تملك التكنولوجيا الحديثة بالمقابل كافة السمات التي من شأنها خلق فرص جديدة للشبكات والحركات النسوية لتقوم بأعمال المناصرة والحشد وبناء التضامن. ففي الآونة الأخيرة، شهدت المنطقة انتشاراً لنماذج عديدة إيجابية سخّرت التكنولوجيا لتنظيم نسوي عابر للحدود.

وعلى الرغم من استفادة البلدان النامية من صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عبر انتقال بعض الوظائف إليها، إلا أن الشركات العالمية عبر القومية تظل لها يد الطولى في السيطرة على الأسواق وعمليات الإنتاج والتوزيع (جورومورثي، ٢٠٠٤: ٢٨). الأمر الذي يعني أيضاً استمرار الفجوات بين الشرائح الاجتماعية المختلفة وأيضاً بين النساء والرجال.

إذن علينا أن نتساءل عن طبيعة تلك الفرص ودرجة عدالتها ولمصلحة من تعمل، وأيضاً من يملك القدرة على اقتناصها. فالفرص التكنولوجية تتطلب التمتع بالموارد

لاستخدام التكنولوجيا في تحقيق العدالة الاجتماعية. إن منظومة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحالية تنتظم حول خطوط نخبوية، وأبوية، وتقنية-مركزية، وغير ديمقراطية، كما تركز على القيم الرأسمالية، الأمر الذي يجعل فرص التغيير مستحيلة بدون البحث عن بدائل أخلاقية تحكم تلك المنظومة. ولا يمكن تحقيق مجتمع معلومات أكثر شمولاً وديمقراطية وعدالة تجاه الجندر إلا إذا التزمت الأطراف الفاعلة فيه بالتنسيق والتعاون.

يمكن أن تساهم التكنولوجيا في بناء مستقبل عمل عادل إن حظيت النساء بفرص متساوية في تقلد الوظائف التقنية وذات الأجر الأفضل. ولتحقيق ذلك، تحتاج النساء إلى الوصول إلى فرص التعليم والتدريب الضروريين لتسليم أنفسهن بمتطلبات المهارة سريعة التغيير. يساهم التدريب وبناء القدرات في تحقيق مستقبل عادل للنساء في الاقتصاد الرقمي. وفي المجتمعات الريفية قد تحتاج النساء إلى امتلاك المهارات الأولية للتكنولوجيا، مثل إعداد المحتوى الرقمي وتعلم أسس السلامة الرقمية (مناع، ٢٠١٩). ونظراً إلى التغييرات التكنولوجية السريعة، ستحتاج أسواق الاقتصاد الرقمي إلى تحديث مستمر للمهارات، وذلك للتأهيل للعمل في أكثر من مهنة خلال دورة حياة العامل/ة. كذلك ستحتاج أسواق الاقتصاد الرقمي إلى إعادة النظر في السياسات الضريبية وسياسات الحماية الاجتماعية. كما يجب أن يتحلل الاقتصاد الرقمي بالمرونة الكافية التي تمكّن العمالة من الانتقال من المهن القديمة إلى وظائفهم الجديدة في أسواق الاقتصاد الرقمي (بدران، ٢٠١٧: ٧).

لن يأتي المستقبل العادل للنساء في الاقتصاد الرقمي بدون دعم المجتمع الدولي، وذلك لترويج استراتيجيات واضحة في مجال الجندر عند تصميم وتنفيذ وتقييم مشروعات وبرامج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكذلك لمواجهة احتكار الشركات الكبرى عبر استخدام المنتديات الدولية مثل "القمة العالمية لمجتمع المعلومات" لمواجهة هيمنة الشمال والشركات على مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وتعتبر شركتنا "اتصالات" و"أوريدو" من الشركات ذات المراتب الاخيرة وفق مؤشر "تصنيف الحقوق الرقمية" (RDR)، الذي يقيّم مدى احترام الشركات لحقوق المستخدمين عبر نشرها سياسات الاستخدام، وخاصة تلك المتعلقة بحرية التعبير وخصوصية العملاء. فقد تذاذلت كلا الشركتين عن نشر تلك السياسات، والتي توضح سبل التعامل مع بيانات المستخدمين، وتعرّف بأسس المراقبة—إن وجدت—مما يجعل من نشر سياسات الاستخدام أمراً جوهرياً للمدافعين عن الحقوق الرقمية للمواطنين. ولقد أصبحت بعض الشركات شريكة للحكومات في فرض الرقابة على الإنترنت (عبروقي، ٢٠١٩). إذن، يبدو جلياً، أن الدول العربية تركز على تأمين الأنظمة الحاكمة إلكترونياً عوضاً عن تأمين مصالح المواطن، وذلك عبر سن التشريعات التي تؤقن مصلحة النظام، متجاوزة ما تقره المعاهدات الدولية ومبادئ القانون الدولي والقيم العليا (الجوهر، ٢٠١٨).

نحو مستقبل عمل مبني على العدالة الاجتماعية والجندرية

يمكن أن تساهم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بناء مستقبل عادل للنساء إن تكفلت السياسات بحفظ حقوق العاملات، وتوفير التأمين وإجازة الوضع وظروف العمل الصحية والآمنة. مازالت فرص العمل الأكثر تداولاً في قطاع تكنولوجيا المعلومات هي عبر العمل عن بعد، إلا أن تلك الفرص تشترك مع كافة قطاعات العمل غير الرسمي. تحتاج إذن منظومة الحماية الاجتماعية إلى إعادة هيكلة في ضوء التغييرات التي جلبتها التكنولوجيا لأسواق العمل، وفي ضوء زيادة أعداد العاملين خارج أطر العمل التقليدية المنظمة.

إن بناء مستقبل عادل للنساء في الاقتصاد الرقمي لن يتم إلا عبر إجراء تغيير هيكلي في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وليس مجرد إدماج المرأة داخل ذلك القطاع. وأولى خطوات التغيير الهيكلي هي تطوير رؤية مشتركة لمجتمع معلومات عالمي يساهم في التنمية البشرية المرتكزة على مبادئ حقوق الإنسان، ويضم القوى المناهضة للاحتكار والهيمنة التي تسعى

"منظومة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحالية تنتظم حول خطوط نخبوية، وأبوية، وتقنية-مركزية، وغير ديمقراطية، كما تركز على القيم الرأسمالية، الأمر الذي يجعل فرص التغيير مستحيلة بدون البحث عن بدائل أخلاقية تحكم تلك المنظومة."

الجديدة التي تأتي بها أسواق العمل . هذا الأمر يعيدنا للتأكيد على ضرورة رفع جودة التعليم وربطه بإحتياجات أسواق العمل وإتاحة فرص التعليم المستمر (بيرالتا-ألفا ورويثمان، ٢٠١٨). كما يحتاج بناء المستقبل العادل إلى إعادة هيكلة نظم الحماية الاجتماعية لتستوعب أشكال العمل الجديدة المصاحبة لتكنولوجيا المعلومات، والتي تتضمن أيضاً احتمالات تغير مستوى الدخل بين حين وآخر. لقد فطنت بعض الدول إلى حجم التغيير المحتمل في أسواق العمل، فلجأت إلى إقرار حد أدنى للدخل. ويقترح بعض الخبراء مراجعة منظومة الضرائب لمن تضرروا من خسارة وظائفهم بسبب أتمتة العمل (دابلا-نوريس وكوشهار، ٢٠١٨).

أخيراً، فلكي تلحق النساء بمستقبل عادل، على الاقتصاد الرقمي أن ينتج "تكنولوجيا صديقة للبشرية وللبيئة، ولن تتمكن من ذلك دون السيطرة الديمقراطية على وسائل إنتاج هذه التكنولوجيا" (درويش، ٢٠١٩).

وقد تعاونت مجموعتنا عمل المنظمات غير الحكومية المعنية باستراتيجيات النوع الاجتماعي ومجموعة عمل المجتمع المدني في القمة العالمية لمجتمع المعلومات على إعداد قائمة بالقضايا الأكثر إلحاحاً في مجال المساواة بين الجنسين، والتي أطلق عليها إسم "الضرورات السبع". تضمنت القائمة قضايا: مراجعة الاحتياجات المتنوعة للنساء؛ واحترام الجهود الساعية إلى تعزيز الاتفاقيات والإعلانات الدولية والبناء عليها؛ ودعم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كقنوات فاعلة لبناء السلام؛ وتبني وتعزيز التنمية المستندة إلى العدالة الاجتماعية؛ وتبني البدائل الوطنية الممكنة ذات التكلفة المنخفضة والمتاحة للجميع (جولي وآخرون، ٢٠٠٤: ٣).

لتحقيق المساواة بين النساء والرجال، يجب أن تلعب النساء دوراً فاعلاً في رسم المستقبل الرقمي. ويحتاج ذلك إلى إعداد كوادر نسائية مؤهلة في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والرياضيات، كما يحتاج إلى تبني سياسات تسمح بتمثيل عادل للنساء في المناصب القيادية (بدران، ٢٠١٧: ٢).

كما أن المستقبل العادل يحتاج إلى خلق أنماط جديدة من النشاط الاقتصادي، وإتاحة الفرص للتمكين الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للنساء، فضلاً عن تعزيز المساواة بين الجنسين. لكن تلك الإمكانيات لن تتحقق إلا بفهم جيد ومواجهة مناسبة مع مجتمع المعلومات من زاوية احتياجات المستخدمين، وظروف النفاذ، والسياسات، والتطبيقات، والأنطر التنظيمية.

ومن أجل بلوغ مستقبل عادل للنساء في قطاع الاقتصاد الرقمي نحتاج إلى سياسات تسهل إعادة توزيع العمالة وتقصر فترات تعطلها. إنَّ تبني أنظمة تأمينات قوية ومرنة من شأنه أن يساعد في إعادة توزيع العمالة، ويمكن الاهداء بتجربة الدانمارك ذات معدلات البطالة المنخفضة، والتي تسبب امتلاكها لشبكات أمان اجتماعي سخية في خلق حركة مرنة في أسواق العمل، تسمح بالتعيين والتسريح وتوفير حالة صحية من عرض العمالة والطلب عليها. إلا أن مرونة الأسواق وجودة شبكات الأمان ليستا بالعناصر الكافية إن لم يتم بناء قدرات الموارد البشرية ورعايتها باستمرار، وذلك لتمكينها من اقتناص الفرص

قائمة المراجع

- أبو الشامات، محمد أنس (٢٠١٢): اتجاهات اقتصاد المعرفة في البلدان العربية، في: مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٨، العدد ١، في: موقع جامعة دمشق، <http://damascusuniversity.edu.sy/mag/law/images/stories/1-2012/a/591-610.pdf>
- آلمان، كيرا وسينغوبتا، أناسويا (٢٠١٩): ما وراء إتاحة الإنترنت: التماساً لعدالة المعرفة على الشبكة العنكبوتية، في: موقع OpenGlobalRights (2019.1.22)، <https://www.openglobalrights.org/beyond-internet-access-seeking-knowledge-justice-online/?lang=Arabic> (تا ٢٠١٩.١.٢٢)
- الاتحاد الدولي للاتصالات (٢٠١٨): مجموعة أدوات المهارات الرقمية، في: موقع الاتحاد الدولي للاتصالات، https://www.itu.int/en/ITU-D/Digital-Inclusion/Documents/Digital-Skills-Toolkit_Arabic.pdf
- الاقتصادية (٢٠١٩): ٥ برنامجا ومشروعاً ريادياً لدعم تحولات الاقتصاد الرقمي في الدول العربية، في: موقع الاقتصادية (٢٠١٩.٤.١٢)، http://www.aleqt.com/2019/04/12/article_1579121.html (تا ٢٠١٩.١.٢٢)
- بدران، منى (٢٠١٧)، تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في المنطقة العربية في وسط عالم العمل المتغير، الاجتماع العربي الثلاثي حول مستقبل العمل، في: موقع منظمة العمل الدولية (٢٠١٧.٤.٣)، https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_549623.pdf
- البنك الدولي (٢٠١٥): تمكين النساء من خلال توفير الوظائف في الاقتصاد الرقمي، في: موقع البنك الدولي (٢٠١٥.١٠.٢٠)، <https://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2015/10/20/empowering-women-through-jobs-in-the-digital-economy> (تا ٢٠١٩.١.٢٢)
- بيرالتا-ألفا، أدريان ورويتمان، أغوستين (٢٠١٨): التكنولوجيا ومستقبل العمل، في موقع صندوق النقد الدولي (٢٠١٨.٥.١)، <https://www.imf.org/ar/News/Articles/2018/05/01/blog-technology-and-the-future-of-work> (تا ٢٠١٩.١.٢٢)
- بيني، إنريكو وآخرون (٢٠١٦): الاقتصاد الرقمي في الشرق الأوسط: تحويل المنطقة إلى اقتصاد رقمي رائد، في: موقع McKinsey & Company (أكتوبر ٢٠١٦)، <https://www.mckinsey.com/featured-insights/middle-east-and-africa/digital-middle-east-transforming-the-region-into-a-leading-digital-economy/ar-ae>
- جبر، أحمد (٢٠١٩): الشركة المصرية الناشئة تشجع الصيدليات على الدخول على الإنترنت، في: موقع ومضة (٢٠١٩.١.٢٢)، <https://www.wamda.com/ar/2019/09/egyptian-startup-encouraging-pharmacies-online-arabic> (تا ٢٠١٩.١.٢٢)
- جورومورثي، أنيتا (٢٠٠٤): الجندر وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تقرير شامل، في: موقع معهد دراسات التنمية، http://www.bridge.ids.ac.uk/sites/bridge.ids.ac.uk/files/reports/BRIDGE_ESCWA_arabicICTCEP_final.pdf
- جولي، سوزي، ونارايانا سوامي، لانا، والزعبي، رائدة (٢٠٠٤): الجندر وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مجموعة موارد الدعم، في: موقع معهد دراسات التنمية، http://www.bridge.ids.ac.uk/sites/bridge.ids.ac.uk/files/reports/BRIDGE_ESCWA_arabicICTSRC_final.pdf
- جوهر، الجموسي (٢٠١٩): التضييق على شبكات التواصل الاجتماعي: السياسات والأهداف والسياسيات، مركز الجزيرة للدراسات (٢٠١٩.١.٢٢)، <https://studies.aljazeera.net/ar/mediastudies/2019/01/190102094150980.html>

حمدي، يمنية (٢٠١٩): الأمية التقنية تعزل المرأة العربية عن المجتمع الرقمي، في: موقع مجلة العرب (٢٠١٩.٦.٣)، <https://alarab.co.uk/الأمية-التقنية-تعزل-المرأة-العربية-عن-المجتمع-الرقمي> (تا ٢٠١٩.١.٥)

دابلا-نوريس، إيرا، وكوشهار، كالبانا (٢٠١٨): النساء والتكنولوجيا ومستقبل العمل، في: موقع صندوق النقد الدولي (٢٠١٨.١١.١٩) <https://www.imf.org/ar/News/Articles/2018/11/19/blog-Women-Technology-the-Future-of-Work> (تا ٢٠١٩.١.٤)

درويش، عروة (٢٠١٩): التكنولوجيا والعمّال: نقمة رأسمالية ونعمة اشتراكية!، في: موقع حزب الإرادة الشعبية (٢٠١٩.٧.١) <http://www.kassioun.org/more-categories/misc-2/item/62244-2019-07-01-07-11-12> (تا ٢٠١٩.١.١)

رادش، كورنني سي (٢٠١٥): التعامل مع الإنترنت كعدو في الشرق الأوسط، في: موقع Committee to Protect Journalists <https://cpj.org/x/5fcd> (٢٠١٥.٤.٢٧)

روسوتو، كارلو وحداد، مارولا (٢٠١٩): منطقة المشرق .. تعزيز النمو وخلق الوظائف من خلال التحوّل الرقمي، في: موقع مدونات البنك الدولي (٢٠١٩.٦.٢٧) <https://blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/mashreq-20-boosting-growth-creating-jobs-through-digital-transformation>

سليمان، آيات و Olivier, Lavinal (٢٠١٧): النساء يقدن الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى الأمام، ابتكار تلو الآخر في مجال الأعمال، في: موقع مدونات البنك الدولي (٢٠١٧.٥.١٨) <https://blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/women-driving-mena-forward-one-innovation-time>

السويس، مها (٢٠١٥): ١٠ حقائق لم تعرفها عن المرأة في العالم العربي، في: موقع مدونات البنك الدولي (٢٠١٥.٦.٣) <https://blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/ten-facts-about-women-arab-world> (تا ٢٠١٩.١.١)

الشيخ علي، سمير (٢٠٠٢): العولمة والتكامل الاقتصادي العربي، في: مجلة جامعة دمشق، المجلد ١٨، العدد ١، في: موقع جامعة دمشق، <http://damascusuniversity.edu.sy/old/human/2002/18-1-2002/sameer.pdf>

عبروقي، عفاف (٢٠١٩): شركات الاتصالات في المنطقة العربية تفشل في احترام حقوق المستخدمين الرقمية، في موقع Smex (2019.8.19)، <https://smex.org/ar/%d8%b4%d8%b1%d9%83%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d8%a7%d8%aa-%d8%b5%d8%a7%d9%84%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84-%d8%a7%d9%84-%d8%b7%d9%82%d8%a9-%d8%a7%d9%84-%d8%b9%d8%b1%d8%a8%d9%8a-%d8%a9-%d8%aa%d9%81/>

عربي بوست (٢٠١٨): أشعلت الربيع العربي- والآن تُستخدم في التلاعب بالشعوب.. كيف نجم الحكام في استخدام شبكات التواصل الاجتماعي لكسب الدعم، في: موقع عربي بوست (٢٠١٨.١١.٢٢) <https://arabicpost.net/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/2018/11/22/%D8%B4%D8%A8%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D8%A7%D8%B5%D9%84-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%BA%D9%84%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%AA/>

فتحي، نازيلا (٢٠١٧): تحيزات وحواجز، في: مجلة التمويل والتنمية، المجلد ٥٤ • العدد ٤، في: موقع صندوق النقد الدولي،
(٢٠١٩.١.١.٢ تا) <https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/fandd/2017/12/fathi.htm>

لها أون لاين (٢٠٠٥): شبكة للمرأة العربية في العلوم والتكنولوجيا، في: موقع لها أون لاين (٢٠٠٥.٢.٢٨)،
<https://www.lahaonline.com/articles/view/7782.htm>

مجموعة البنك الدولي (٢٠١٨): اقتصاد جديد لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، في: موقع البنك الدولي،
<https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/30436/211367AR.pdf?sequence=12&isAllowed=y>

مصطفى، صفا (٢٠١٩): كيفية قياس مدى التحوّل الرقمي في البلدان العربية، في: موقع البوابة العربية للتنمية
<https://arabdevelopmentportal.com/ar/blog/how-measure-digital-transformation-arab-countries>، (٢٠١٩.٢.٢٨)

منّاع، رشا (٢٠١٩): هل ينجم العصر الرقمي في ردم الفجوة بين الجنسين؟، في: موقع ومضة (٢٠١٩.٣.٢٥)،
(٢٠١٩.١.١.٣ تا) <https://www.wamda.com/ar/2019/03/digital-era-bridge-gender-divide-arabic>

مهداد، الزبير (٢٠١٩): الطبيعة المتغيرة للعمل... قراءة في تقرير البنك الدولي، في: موقع هسبرس (٢٠١٩.٥.٢٣)،
<https://www.hespress.com/writers/433155.html>

وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (٢٠١٧): معهد تكنولوجيا المعلومات يطلق الدورة ٣٨ من برنامج التدريب
الاحترافي (٩ أشهر)، في: موقع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (٢٠١٧.١.١)،
(٢٠١٩.١.١.٢ تا) http://www.mcit.gov.eg/Ar/Media_Center/Latest_News/News/12708

وهب، لينا (٢٠١٩): الاقتصاد الرقمي ومستقبله في العالم العربي، في موقع القدس العربي (٢٠١٩.٧.٦)،
<https://www.alquds.co.uk/الاقتصاد-الرقمي-ومستقبله-في-العالم-ال-ال/> (٢٠١٩.١.١.٥ تا)

Arezki, Rabah et.al (2018): A New Economy in Middle East and North Africa, in: Middle East and North Africa
Economic Monitor (October), World Bank, Washington, DC, <https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/30436/211367AR.pdf?sequence=12&isAllowed=y>

Cann, Oliver (2018): Machines Will Do More Tasks Than Humans by 2025 but Robot Revolution Will Still Create 58
Million Net New Jobs in Next Five Years, in: site of World Economic Forum (17.9.2018); available at:
<https://www.weforum.org/press/2018/09/machines-will-do-more-tasks-than-humans-by-2025-but-robot-revolution-will-still-create-58-million-net-new-jobs-in-next-five-years/>

Franklin, Ursula (1989): *The Real World of Technology*, CBC Enterprises. Montre-al; Toronto: CBC Enterprises, c1990.

Gelvanovska, Natalija, Rogy, Michel and Rossotto, Carlo Maria (2014): *Broadband Networks in the Middle East and
North Africa: Accelerating High-Speed Internet Access*. Directions in Development. Washington, DC: World
Bank, pp. 3-4.

McNamara, Kerry (2003): *Information and Communication Technologies, Poverty and Development: Learning from Experience*. Washington: The World Bank; available at: <http://documents.worldbank.org/curated/en/741291468779079516/pdf/300760PAPER0ICT0Learning0from0Experience.pdf> (last accessed on 4.10.2019)

Rooney, Jim (ed.) (2014): *Proceedings of the 11th International Conference on Intellectual Capital, Knowledge Management and Organizational Learning*. UK: Academic Conferences and Publishing International Limited.

Shiva, Vandana (1993): *Monocultures of the Mind: Perspectives on Biodiversity and Biotechnology*. London and New York: Zed Books and Penang: Third World Network.

Swiss Arab Entrepreneurs (2019): الاقتصاد الرقمي أفق جديد لرواد الأعمال في العالم العربي, in: site of Swiss Arab Entrepreneurs (15.9.2019); available at: <https://www.saentrepreneurs.ch/index.php/economy-ar/item/449-2019-03-01-14-54-06> (last accessed on 1.10.2019)

WeMENA (n.d): The Challenge, in: site of WeMENA; available at: http://www.we-mena.org/#the_challenge

النسوية
السياسية
POLITICAL FEMINISM

FRIEDRICH
EBERT 
STIFTUNG

www.fes-mena.org/topics/political-feminism